

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2009/IG.1/4(Part II)
30 January 2009
ORIGINAL: ARABIC



المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الطاقة

الدورة السابعة

بيروت، ٥-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

دور قطاع الطاقة في مواجهة الآثار المحتملة لتغير المناخ

نهج لترويج منطقة الإسكوا كسوق جاذبة لتجارة الانبعاثات
من خلال آلية التنمية النظيفة

موجز

في إطار السعي إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في مختلف أنحاء العالم، اتفق ١٥٩ بلداً على إصدار ما سمي بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٧، وذلك أثناء ثالث مؤتمر للأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في كيوتو، اليابان في الفترة من ١ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وتضمن بروتوكول كيوتو أهدافاً إلزامية للبلدان الصناعية والبلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد السوقي بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لديها بما لا يقل عن ٥ في المائة من مستوى الانبعاثات لعام ١٩٩٠، في فترة الالتزام ٢٠٠٨-٢٠١٢. وأسس البروتوكول ثلاث آليات لمساعدة هذه البلدان على خفض التكلفة الناتجة عن تنفيذ التزاماتها في إطار البروتوكول، ومنها آلية التنمية النظيفة عن طريق تنفيذ مشاريع إنمائية في البلدان النامية وشراء وحدات خفض الانبعاثات المعتمدة من هذه البلدان. وعلى الرغم من أن البلدان العربية، بما فيها البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لديها من المشاريع المتاحة ما يمكن أن تتوفر له مقومات الاعتماد لدى آلية التنمية النظيفة، مما يجعل منها سوقاً جاذبة لتجارة الانبعاثات، إلا أن مشاركة هذه البلدان في مشاريع الآلية على المستوى العالمي تعتبر منخفضة إلى حد كبير.

وتعرض هذه الوثيقة الأطر والمعايير والإجراءات التي تحكم صياغة واعتماد وتنفيذ المشاريع الإنمائية في إطار آلية التنمية النظيفة، والمجالات المتاحة في المنطقة العربية لإقامة مثل هذه المشاريع، والوضع الحالي للمشاريع المسجلة لدى الآلية. كما تتضمن الوثيقة نهجاً مقترحاً لترويج المنطقة كسوق جاذبة لتجارة الانبعاثات.

ولجنة الطاقة مدعوة إلى مناقشة مضمون هذه الوثيقة وتقديم أفكار وآراء حول صياغة وتنفيذ مشاريع يمكن اعتمادها من خلال آلية التنمية النظيفة لترويج منطقة الإسكوا كسوق جاذبة لتجارة الانبعاثات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣-١مقدمة
<u>الفصل</u>		
٣	٨-٤	أولاً- برتوكول كيوتو، منظور عام وآليات التنفيذ
٣	٥-٤	ألف- منظور عام.....
٤	٨-٦	باء- آليات التنفيذ
٥	١٦-٩	ثانياً- آلية التنمية النظيفة: الأهداف والشروط ومتطلبات التطوير
٥	٩	ألف- الأهداف
٥	١٤-١٠	باء- الشروط والاعتبارات القانونية
٧	١٦-١٥	جيم- متطلبات تطوير عمل آلية التنمية النظيفة في إطار المؤتمر الرابع عشر لأطراف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.....
٨	١٧	ثالثاً- دورة مشاريع آلية التنمية النظيفة وخطوات تقييمها
١٠	٢١-١٨	رابعاً- تجارة الانبعاثات وأسعار الخفوضات وطرق بيعها
١٠	١٨	ألف- نماذج لتجارة الانبعاثات
١٠	٢٠-١٩	باء- طرق البيع
١١	٢١	جيم- أسعار البيع.....
١١	٢٧-٢٢	خامساً- مشاريع آلية التنمية النظيفة في المنطقة العربية.....
١١	٢٣-٢٢	ألف- مجالات المشاريع
١٢	٢٤	باء- الوضع الحالي للمشاريع
١٢	٢٧-٢٥	جيم- التحديات والمخاطر التي تواجه المشاريع
١٥	٣٦-٢٨	سادساً- نهج لترويج منطقة الإسكوا كسوق جاذبة لتجارة الانبعاثات من خلال آلية التنمية النظيفة
١٦	٣٣-٣١	ألف- البنية المؤسسية والاستراتيجيات والتشريعات المشجعة للاستثمار في مشاريع الآلية.....
١٧	٣٤	باء- تشجيع الاستثمار في مشاريع الآلية
١٧	٣٦-٣٥	جيم- بناء القدرات

مقدمة

١- في إطار الأنشطة التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لدعم جهود البلدان الأعضاء في بناء قدراتها الوطنية لصياغة وتنفيذ المشاريع الإنمائية التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، ومنها المشاريع التي تتوفر فيها المقومات اللازمة لاعتمادها لدى آلية التنمية النظيفة في إطار تنفيذ بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، سبق أن نظمت الإسكوا ورشة عمل إقليمية حول إجراءات وتمويل المشاريع من خلال آلية التنمية النظيفة، وإمكانية استفادة بلدان منطقة الإسكوا منها، عقدت في عمان، يومي ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^(١).

٢- واستكمالاً لهذه الأنشطة، تعرض الإسكوا هذه الوثيقة على لجنة الطاقة في دورتها السابعة المنعقدة في بيروت يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، والتي تتضمن عرضاً للأطر والمعايير والإجراءات التي تحكم صياغة واعتماد وتنفيذ المشاريع الإنمائية في إطار آلية التنمية النظيفة والبرامج اللازمة لدعم هذه الآلية. كما تستعرض الوثيقة المجالات المتاحة لتنفيذ مثل هذه المشاريع في المنطقة العربية، والوضع الحالي للمشاريع المسجلة لدى الآلية. وتتضمن الوثيقة أيضاً نهجاً مقترحاً لترويج المنطقة كسوق جاذبة لتجارة الانبعاثات، وذلك من خلال تحديد الإجراءات والبرامج اللازمة لدعم صياغة وتنفيذ مشاريع قابلة للاعتماد في إطار آلية التنمية النظيفة، ولا سيما مشاريع تحسين كفاءة استخدام الطاقة والتحول إلى استخدام الوقود الأنظف والطاقة المتجددة.

٣- ولجنة الطاقة مدعوة إلى مناقشة مضمون هذه الوثيقة وتقديم أفكار وآراء حول صياغة وتنفيذ مشاريع يمكن اعتمادها من خلال آلية التنمية النظيفة لترويج منطقة الإسكوا كسوق جاذبة لتجارة الانبعاثات.

أولاً- بروتوكول كيوتو، منظور عام وآليات التنفيذ^(٢)

ألف- منظور عام

٤- في إطار السعي إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في مختلف أنحاء العالم، اتفق ١٥٩ بلداً على إصدار ما سمي بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في عام ١٩٩٧، وذلك أثناء ثالث مؤتمر للأطراف في الاتفاقية (COP-3)، الذي عقد في كيوتو، اليابان في الفترة من ١ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وتضمن بروتوكول كيوتو أهدافاً إلزامية للبلدان الصناعية والبلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد السوقي (وهي مدرجة في المرفق الأول للاتفاقية ويطلق عليها "بلدان المرفق الأول") بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في كل من هذه البلدان بنسبة تتراوح ما بين -٨ في المائة و+١٠ في المائة من مستوى الانبعاثات المسجلة في تلك البلدان في عام ١٩٩٠، بحيث يتم تخفيض الانبعاثات الإجمالية لبلدان المرفق الأول بما لا يقل عن ٥ في المائة من مستويات عام ١٩٩٠ في فترة الالتزام الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢.

(١) للاطلاع على التقرير عن ورشة العمل، يمكن مراجعة الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2006/WG.2/9 على موقع الإسكوا.

(٢) أعد هذا الفصل استناداً إلى: World Coal Institute, ECoal newsletter, volume 52, January 2005. Available at: www.wci-coal.com.

٥- ووفقاً للمادة ٢٥ من هذا البروتوكول، فإنه يدخل حيز النفاذ في اليوم التسعين من تاريخ قيام ما لا يقل عن ٥٥ طرفاً من الأطراف في الاتفاقية، تضم أطرافاً مدرجة في المرفق الأول تستأثر في المجموع بما لا يقل عن ٥٥ في المائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لعام ١٩٩٠ بإيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إلى البروتوكول. وقد وصل عدد الأطراف في البروتوكول إلى ٥٥ طرفاً في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ عندما صدقت آيسلندا عليه، بينما لم تصحح الأطراف المنضمة مسؤولة عن ما لا يقل عن ٥٥ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسجلة في عام ١٩٩٠ إلا عند تصديق الاتحاد الروسي على البروتوكول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وبالتالي دخل البروتوكول حيز النفاذ في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد وصل عدد الأطراف في البروتوكول حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ١٨١ طرفاً ومنها الاتحاد الأوروبي^(٣).

باء- آليات التنفيذ

٦- حدد بروتوكول كيوتو ثلاث آليات لمساعدة بلدان المرفق الأول على الحد من تكلفة تخفيض الانبعاثات، وذلك عن طريق الاستفادة من فرص خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وهذه الآليات هي: التنفيذ المشترك، والتنمية النظيفة، وتجارة الانبعاثات. وبينما تتباين تكلفة تنفيذ برامج الحد من الانبعاثات من منطقة إلى أخرى، فإن الأثر الإيجابي على المناخ هو نفسه في أي مكان يتم تطبيق هذه البرامج. ويمكن لأي بلد من بلدان المرفق الأول والتي صادقت على الاتفاقية بشأن تغيير المناخ أن تطبق هذه الآليات في إطار جهودها لخفض الانبعاثات، وفي الوقت ذاته يُتوقع من هذه البلدان أن توفر البراهين على أن الآليات هي مكلمة للعمل المحلي.

٧- وتهدف آلية التنمية النظيفة إلى مساعدة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، أي البلدان النامية، على تحقيق التنمية المستدامة والإسهام في تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية، ومساعدة الأطراف المدرجة في المرفق الأول على الامتثال لالتزاماتها بتحديد وخفض الانبعاثات كميًا وفقاً للمادة ٣ من البروتوكول. ولتحقيق ذلك يمكن أن تستخدم أطراف المرفق الأول أو الشركات المستثمرة، خفوضات الانبعاثات المعتمدة (Certified Emissions Reductions-CERs) وأن تحتسبها ضمن مستهدفاتها الخاصة، على أن تكون مكلمة لما تتخذه هذه البلدان من إجراءات محلية داخل حدودها.

٨- وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن آلية التنمية النظيفة، من بين الآليات الثلاث في بروتوكول كيوتو، هي التي يمكن لبلدان المنطقة العربية الاستفادة منها عن طريق إدراج مشاريع للتنمية المستدامة في إطار هذه الآلية لتحقيق عوائد اقتصادية وبيئية وتعزيز دور منطقة الإسكوا في سوق تجارة الانبعاثات الناشئة على مستوى العالم. وتعرض هذه الوثيقة أهداف آلية التنمية النظيفة وشروط الاستفادة منها، وتخلص إلى اقتراح نهج لتعزيز دور المنطقة كسوق جاذبة لتجارة الانبعاثات من خلال تنفيذ مشاريع للتنمية في إطار آلية التنمية النظيفة.

(٣) للاطلاع على قائمة الأطراف في البروتوكول، يرجى زيارة الموقع: http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_Kyoto_Protocol_signatories.

ثانياً - آلية التنمية النظيفة: الأهداف والشروط ومتطلبات التطوير^(٤)

ألف - الأهداف

٩- حدد بروتوكول كيوتو الغرض من آلية التنمية النظيفة في مساعدة البلدان النامية (غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية) على تحقيق التنمية المستدامة، وإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١ المعني بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف ٧ المعني بكفالة الاستدامة البيئية. وبشكل عام، تسهم مشاريع آلية التنمية النظيفة في دعم التنمية المستدامة في البلدان النامية من خلال ثلاثة محاور:

(أ) المحور الاجتماعي: التخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحياة؛

(ب) المحور الاقتصادي: تدفق الاستثمارات الأجنبية وتوفير عائدات مالية للكيانات المحلية، والتأثير إيجابياً على ميزان المدفوعات، وإقامة مشاريع إنمائية جديدة، وإعادة تأهيل بعض الوحدات الاقتصادية القائمة، وتوفير فرص عمل جديدة؛

(ج) المحور البيئي: تقليص انبعاثات غازات الدفيئة، وتخفيض استخدام الوقود الأحفوري، وحفظ الموارد المحلية، وتحسين الصحة والمزايا البيئية الأخرى، ونقل التكنولوجيا النظيفة والمتقدمة.

باء - الشروط والاعتبارات القانونية

١٠- يمر اعتماد مشاريع آلية التنمية النظيفة عبر عملية صارمة من الإعداد والتحقق وصولاً إلى التسجيل لدى المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، وهو الهيئة الرسمية المسؤولة عن الإشراف على الآلية والاستراتيجية^(٥). تتفقد عملية إصدار وحدات خفض الانبعاثات المعتمدة بعد الرصد والتحقق من أداء المشروع، حيث يتم التأكد من صحة مشاريع آلية التنمية النظيفة من الخارج وإثباتها من قبل كيانات تشغيلية مستقلة معيَّنة. وفي هذا الإطار، تخضع هذه المشاريع لشروط حاكمة يتم اعتمادها لدى الآلية والتزامات تقع على البلد المضيف والبلد المستثمر، فضلاً عن اعتبارات قانونية تحكم عقود المشاريع.

١ - الشروط الحاكمة لمشاريع آلية التنمية النظيفة

١١- تساهم المشاريع التي تُعتمد في إطار آلية التنمية النظيفة في التخفيف من أثار تغير المناخ على المدى البعيد، وينبغي أن تستوفي عدة شروط، أهمها:

(أ) أن يساهم المشروع في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان المضيفة (النامية) التي ينفذ فيها؛

(٤) أعد هذا الفصل استناداً إلى ورقة أعدها الدكتور صبري منصور بعنوان "اللجان الوطنية لآلية التنمية النظيفة: التأسيس والسياسات" (E/ESCWA/SDPD/2006/WG.2/6)، وورقة أعدها المهندس ماهر عزيز بعنوان "الأبعاد التمويلية والقانونية لمشروع آلية التنمية النظيفة" (E/ESCWA/SDPD/2006/WG.2/7)، قدمتا في ورشة العمل الإقليمية حول إجراءات وتمويل المشاريع من خلال آلية التنمية النظيفة، وإمكانية استفادة بلدان منطقة الإسكوا منها، عمان، ٢٠-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(٥) لمزيد من المعلومات، يمكن زيارة موقع آلية التنمية النظيفة: <http://cdm.unfccc.int>

- (ب) أن يحقق المشروع خفضاً مؤكداً وقابلاً للقياس في انبعاثات غازات الدفيئة، على أن يكون هذا الخفض إضافياً للخفض الذي يتم تحقيقه في البلدان المتقدمة؛
- (ج) أن ينفذ المشروع باعتماده لدى آلية التنمية النظيفة، لأنه لا يكون قابلاً للحياة اقتصادياً دون إيرادات خفض الانبعاثات المعتمدة؛
- (د) أن ينفذ المشروع في إطار آلية التنمية النظيفة لتقادي العقبات التي يمكن أن تحول دون تنفيذه خارج إطار الآلية، ومنها عدم إمكانية الوصول إلى رأس المال، ونقص الخبرة والتكنولوجيا في البلد المضيف.

٢- التزامات البلدان المشاركة في مشاريع آلية التنمية النظيفة

- ١٢- تتطلب المشاركة في مشاريع آلية التنمية النظيفة أن تلتزم البلدان بما يلي:
- (أ) أن يكون كل من البلد المضيف (من البلدان النامية) والبلد المستثمر (من البلدان المتقدمة) قد وافق وصادق على بروتوكول كيوتو؛
- (ب) أن ينشئ البلد المضيف الهيئة الوطنية المعينة (Designated National Authority-DNA) المسؤولة عن الاعتماد الوطني للمشاريع التي تقدم إلى الآلية، وعن تحديد ما إذا كانت أنشطة المشروع تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلد؛
- (ج) أن يقوم نظام وطني في البلد المضيف بوضع الخطوط العريضة والإرشادات لمتابعة قياس كمية الانبعاثات وكمية الخفض في حالة تنفيذ مشاريع الآلية، وتحديد كمية الانبعاثات والتغير الذي يحدث فيها سنوياً.

٣- الاعتبارات القانونية للآلية

- ١٣- تصاغ عقود المشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة بصورة عامة على نحو يراعي الظروف الخاصة بالمشروع والأطراف المنخرطين فيه، على أن تشمل القضايا الكبرى التي يتوجب معالجتها في العقد المتعلق بأي مشروع ما يلي:
- (أ) تعريف ما الذي يتعين أن يباع بمقتضى العقد (خفوضات الانبعاثات المعتمدة أو خفوضات الانبعاثات المحققة)؛
- (ب) تحديد الجهة التي تملك الاستحقاق القانوني لخفوضات الانبعاثات المعتمدة، وتأكيد تحويل هذا الاستحقاق على نحو ملائم إلى الطرف الذي يقوم بشراء الخفوضات؛
- (ج) تعيين الطريقة التي تباع بها خفوضات الانبعاثات المعتمدة، وشروط الدفع والشراء بشأن الحقوق، وكذلك الضمانات والتعويضات الملائمة؛
- (د) إدارة العجز والإخفاق في توريد خفوضات الانبعاثات المعتمدة؛
- (هـ) حل النزاعات وإدارة المخاطر.

٤- متطلبات إعداد استراتيجية وطنية للآلية

١٤- ينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية تحديداً لشروط التحقق من مساهمة المشروع في تحقيق التنمية المستدامة، وترتيباً لأولويات المشاريع المقترحة، بالإضافة إلى حصر مبدئي لمصادر الانبعاثات. ويتطلب إعدادها عدداً من الإجراءات، أهمها:

- (أ) تحديد مؤشرات التنمية المستدامة اللازمة لتقييم مشاريع الآلية؛
- (ب) إجراء تقييم كمي واقتصادي لمشاريع الحد من الانبعاثات، والقابلة للاعتماد لدى الآلية؛
- (ج) دراسة السوق الدولية بهدف الترويج لتلك المشاريع؛
- (د) تحديد المتطلبات المؤسسية والتنظيمية والبشرية المحلية اللازمة لتنفيذ مشاريع الآلية؛
- (هـ) تحديد المعايير المرتبطة بالظروف المحلية لوضع أولويات تنفيذ مشاريع الآلية؛
- (و) إعداد حزم متكاملة للمشاريع القابلة للتنفيذ من خلال الآلية والتي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

جيم- متطلبات تطوير عمل آلية التنمية النظيفة في إطار المؤتمر الرابع عشر لأطراف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ^(١)

١٥- حظي موضوع تطوير عمل آلية التنمية النظيفة بمناقشات هامة خلال المؤتمر الرابع عشر لأطراف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (COP-14) الذي عقد في بوزنان، بولندا في الفترة من ١ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك عبر مناقشة تقرير المجلس التنفيذي للآلية، حيث كان لعدة منظمات ومجموعات دولية ولا سيما مجموعة الـ ٧٧، تعقيبات وملاحظات عديدة على التقرير. وقد أكد مجمل التعقيبات والملاحظات عدم الرضا عن أداء الآلية وشدد المشاركون في المؤتمر على ضرورة النظر في إدخال إصلاحات على الآلية في فترة الالتزام الحالية، من أجل تحسين كفاءة تسجيل المشاريع وجودتها، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) إدخال تعديلات جوهرية على إجراءات تنفيذ مشاريع آلية التنمية النظيفة؛
- (ب) اقتراح منهجية جديدة للتطبيق والعمل على تبسيط الإجراءات؛
- (ج) دعم بناء القدرات في البلدان النامية؛

(٦) أعد هذا الجزء استناداً إلى المصادر التالية:

- تقرير الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو عن أعمال دورته الخامسة المستأنفة، بون، ٢-١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ (FCCC/KP/AWG/2008/3). متوفر على الموقع: <http://documents.un.org>.
- التقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الرابعة، بوزنان، بولندا، ١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (FCCC/KP/CMP/2008/4). متوفر على الموقع: <http://documents.un.org>.
- Climatico – Independent analysis of climate policy. Simon Billett, Jean- Benoit Fournier, Gaurav Monga, Ian Ross and Chris Wright, 13 December 2008. <http://www.climaticoanalysis.org/oizbab-2008>.

- (د) إعادة النظر في انتقاء المشاريع وتوزيعها الإقليمي؛
 (هـ) إدراج مشاريع تجميع وتخزين الكربون ضمن مشاريع الآلية؛
 (و) إدراج مشاريع تحريج الغابات واحتساب نسبة خفض الانبعاثات الناتج عنها.

١٦- وعلى الرغم من موقف البلدان والمجموعات المختلفة الداعي إلى اتخاذ قرار بإدخال التعديلات المشار إليها على آلية التنمية النظيفة، إلا أنه قد تم تأجيل اتخاذ القرار على أن تجري مناقشة ذلك في مؤتمر الأطراف الخامس عشر الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. كما أشارت المناقشات التي دارت في مؤتمر بوزنان إلى إمكانية أن يكون لمشاريع احتجاز وتخزين الكربون أثر إيجابي أساسي في خفض الانبعاثات عالمياً، إلا أن تلك المشاريع تعتبر بعيدة المدى وعالية التقنية والتكاليف، وغير متطابقة بشكل دقيق مع أهداف آلية التنمية النظيفة، لذلك تم أيضاً تأجيل اتخاذ قرار بشأنها حتى اجتماع كوبنهاغن.

ثالثاً - دورة مشاريع آلية التنمية النظيفة وخطوات تقييمها^(٧)

١٧- حددت اتفاقات مراكش، التي صدرت عن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة التي عقدت في المغرب عام ٢٠٠١^(٨)، متطلبات تأسيس مشاريع آلية التنمية النظيفة، كما حددت مؤتمرات الأطراف التي تلت ذلك القواعد الأخرى لإجراءات اعتماد المشاريع. وبمقتضى ذلك فإن اعتماد مشروع في إطار آلية التنمية النظيفة يمر بسلسلة الإجراءات الموضحة في الشكل ١ وهي:

(أ) تصميم المشروع وصياغته: يقوم بذلك مطور المشروع، ويكفل التصميم الجيد والصياغة الدقيقة للمشروع فرصة أكبر لتحقيق النجاح النهائي لمجمل المشروع؛

(ب) الاعتماد الوطني: تقوم الهيئة الوطنية المعينة (DNA) لآلية التنمية النظيفة بمراجعة المشاريع المقترحة من حيث ملاءمتها لمتطلبات الاعتماد لدى الآلية وللاستراتيجية الوطنية المتعلقة بذلك، وتعتبر موافقة هذه اللجنة على أن المشروع يساند التنمية المستدامة بمثابة ترخيص حكومي للمشروع واعتماده على المستوى الوطني؛

(ج) المصادقة الرسمية/التسجيل: يقوم الكيان التشغيلي المعين (Designated Operational Entity-DOE)، الذي جرى تفويضه من قبل شركاء المشروع واعتماده من قبل المجلس التنفيذي العالمي للآلية، بمراجعة وثيقة تصميم المشروع التفصيلية^(٩)، ويقرر ما إذا كان يتعين المصادقة رسمياً عليها. فإذا ما صدق الكيان التشغيلي المعين على الوثيقة، يقوم بتوجيهها إلى المجلس التنفيذي للآلية لتسجيلها رسمياً، مرفقاً معها الموافقة الوطنية على المشروع؛

(٧) أعد هذا الفصل استناداً إلى ورقة أعدها الدكتور صبري منصور بعنوان "الجان الوطنية لآلية التنمية النظيفة: التأسيس والسياسات" وقدمت في ورشة العمل الإقليمية حول إجراءات وتمويل المشاريع من خلال آلية التنمية النظيفة، وإمكانية استفادة بلدان منطقة الإسكوا منها، عمان، ٢٠-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (E/ESCWA/SDPD/2006/WG.2/6).

(٨) يمكن الاطلاع على اتفاقات مراكش في الوثائق Add.1 و Add.2 و Add.3 على الموقع: <http://documents.un.org>

(٩) بناء على الاعتماد الوطني، يقوم مطور المشروع بإعداد وثيقة تصميم المشروع التفصيلية وفقاً للنموذج المطلوب من قبل المجلس التنفيذي للآلية، مشتملة على تفاصيل أنشطة المشروع، ومنهجية الرصد والمراقبة المقترحة، والأساس القاعدي، والمدى الزمني للمشروع (فترة الاعتماد)، وشركاء المشروع، والنهج الذي يتصل بشركاء المشروع عن طريقه بالمجلس التنفيذي للآلية.

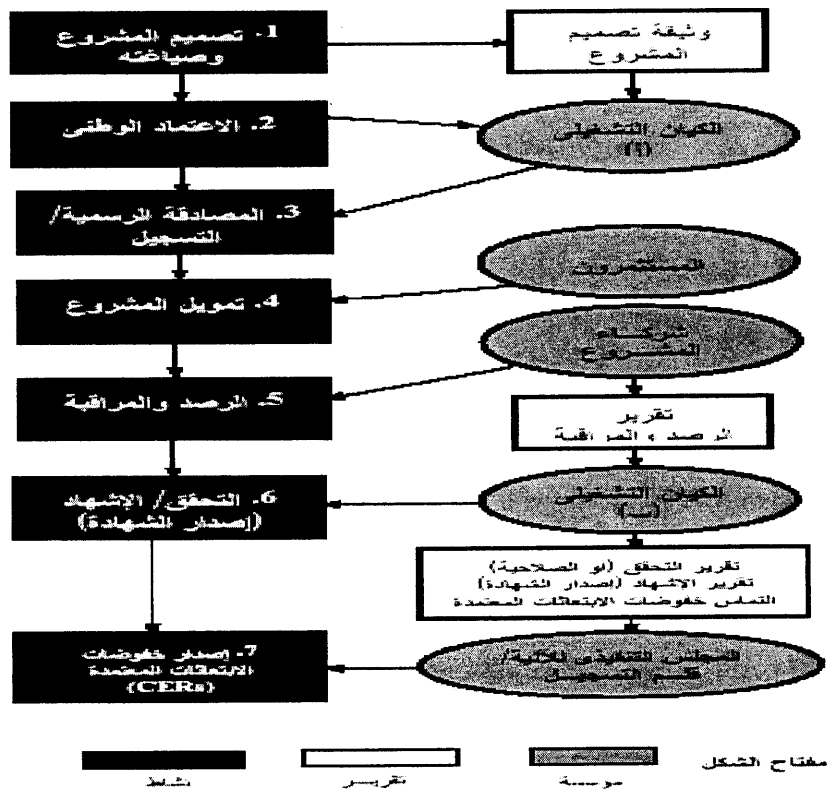
(د) تمويل المشروع: يشكل التمويل جزءاً حاسماً من تنفيذ أي مشروع، وهناك مصادر تعددية أو ثنائية لتمويل إنشاء مشاريع الآلية وتطويرها، ويشترط أن يكون رأس المال الذي توفره الأطراف المدرجة في المرفق الأول لمشاريع الآلية مستقلاً عن الالتزامات المالية لهذه الأطراف تجاه البلدان النامية في إطار المساعدات الرسمية للتنمية، وغير محتسب تجاهها؛

(هـ) الرصد والمراقبة: بمجرد أن يدخل المشروع طور التشغيل يُعد المشاركون فيه تقرير الرصد والمراقبة مشتملاً على تقدير خفضات الانبعاثات المعتمدة التي تحققت، ويرفعونه إلى الكيان التشغيلي المعين (DOE) للتحقق منه وتأكيد صحته؛

(و) التحقق وإصدار بيان الإثبات: يقضي التحقق بإجراء مراجعة دورية مستقلة لنتائج الرصد والمراقبة، وتقييم الخفضات المحرزة في الانبعاثات؛ ثم يصدر الكيان التشغيلي المعين (DOE) بيان إثبات بأن أنشطة المشروع أحرزت في خلال فترة زمنية محددة الخفضات المطلوبة في الانبعاثات؛

(ز) إصدار شهادة خفض انبعاثات الكربون: يصدر المجلس التنفيذي للآلية شهادات بشأن خفضات الانبعاثات المعتمدة (CERs) لشركاء المشروع خلال ١٥ يوماً من تاريخ تلقي طلب الإصدار.

الشكل ١ - دورة مشروع آلية التنمية النظيفة



رابعاً- تجارة الانبعاثات وأسعار الخفوضات وطرق بيعها^(١٠)

ألف- نماذج لتجارة الانبعاثات

١٨- تعتبر الحكومات وشركات القطاع الخاص المدرجة كأطراف في المرفق الأول شراءً رئيسيين لخفوضات الانبعاثات المعتمدة، وذلك وفق النماذج الرئيسية الثلاثة التالية:

(أ) النموذج الأحادي: يطور البلد المضيف مشروعاً، ويستثمر فيه، ويبيع أو يخضع خفوضات الانبعاثات المعتمدة للعمليات المصرفية؛ وهنا يتحمل مطور المشروع جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بإعداد وبيع خفوضات الانبعاثات المعتمدة؛

(ب) النموذج الثنائي: تقام شراكة بين مطور المشروع وأحد البلدان الأطراف في المرفق الأول، وبموجب هذه الشراكة يتلقى البلد الطرف في المرفق الأول خفوضات الانبعاثات المعتمدة المتحققة من المشروع من خلال اتفاق لشراء خفض الانبعاثات (Emission reduction purchase agreement-ERPA) أو كنتيجة لأي اعتبار مالي آخر؛

(ج) النموذج متعدد الأطراف: يُعتبر مغايراً للنموذج الثنائي، وتباع فيه خفوضات الانبعاثات المعتمدة إلى صندوق يدير محفظة من المشاريع، وفي هذا النموذج يوزع الصندوق المخاطر بالاستثمار في عدة مشاريع، بينما يوزع المستثمرون المخاطر بالاستثمار في صناديق مختلفة.

باء- طرق البيع

١٩- يمكن بيع خفوضات الانبعاثات المعتمدة في السوق وفق طرق البيع المرجحة التالية:

(أ) البيع المباشر والفوري لخفوضات الانبعاثات المعتمدة التي تم إحرازها بالفعل بواسطة مشروع معين خلال فترة معينة؛

(ب) البيع مقدماً إما لمجمل خفوضات الانبعاثات المعتمدة المتوقعة من نشاط مستقبلي للمشروع، أو لكمية معينة كل فترة تحقق؛

(ج) بيع خيارات لشراء كميات متفق عليها من خفوضات الانبعاثات المعتمدة في تاريخ متأخر.

٢٠- كما يمكن بيع خفوضات الانبعاثات المعتمدة وفق مزيج من الطرق المذكورة. وتجر الإشارة إلى أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للاستثمار يقومان بدور إيجابي في تقديم ضمانات للمشاريع التي تعتمد على آلية التنمية النظيفة.

(١٠) أعد هذا الفصل استناداً إلى ورقة أعدها المهندس ماهر عزيز بعنوان "الأبعاد التمويلية والقانونية لمشروع آلية التنمية النظيفة" (E/ESCWA/SDPD/2006/WG.2/7) وقدمت في ورشة العمل الإقليمية حول إجراءات وتمويل المشاريع من خلال آلية التنمية النظيفة، وإمكانية استفادة بلدان منطقة الإسكوا منها، عمان، ٢٠-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

جيم- أسعار البيع

٢١- يُعتبر تسعير وحدات خفض الانبعاثات المعتمدة عملية معرضة للمضاربات التجارية والمالية، ولذلك يضع صندوق الكربون النموذجي (Prototype Carbon Fund-PCF) في اعتباره عدداً من العوامل لدى تحديد السعر في اتفاقات شراء الكربون التي يبرمها. وتستلزم عوامل معينة للمشاريع تميّزات سعرية خاصة بمقتضى برنامج الصندوق، وتشمل ما يلي: (أ) وجود ضمانات حكومية؛ (ب) توليد منافع اجتماعية من المشروع؛ (ج) استبعاد تكاليف الإعداد من التكلفة الإجمالية للمشروع. وتشكل خفضات الانبعاثات المعتمدة من مشاريع الطاقة المتجددة السعر المرجعي (يتراوح الحد الأقصى للسعر حالياً بين ١٠ و ١١ يورو لكل وحدة خفض انبعاثات معتمدة).

خامساً- مشاريع آلية التنمية النظيفة في المنطقة العربية

ألف- مجالات المشاريع

٢٢- يمكن تقسيم مشاريع آلية التنمية النظيفة بشكل عام ومن حيث الحجم إلى صغيرة وكبيرة. ويمكن توصيف المشاريع التالية بأنها صغيرة: (أ) مشاريع الطاقة المتجددة التي لا تتجاوز قدرتها ١٥ ميغاواط؛ (ب) مشاريع تحسين كفاءة الطاقة التي لا تتجاوز ١٥ ميغاواط ساعة (كهرباء) سنوياً و ٤٥ ميغاواط ساعة (حراري) سنوياً؛ (ج) مشاريع تخفيض الانبعاثات التي لا تتجاوز ١٥ ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛ وتعتبر المشاريع كبيرة الحجم إذا تجاوزت القيم المشار إليها فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة.

٢٣- وبالنظر إلى خصوصية المنطقة العربية من حيث توفر مصادر الطاقة وأنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في القطاعات المختلفة، فإن هناك العديد من مشاريع الطاقة التي يمكن أن تتوفر لها مقومات الاعتماد في آلية التنمية النظيفة، وذلك لما يمكن أن ينتج عن تنفيذها من خفضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة، فضلاً عن أن تنفيذها خارج إطار الآلية قد يواجه صعوبات اقتصادية وتقنية. ومن أهم المجالات التي يمكن أن تنفذ فيها هذه المشاريع:

(أ) استخدام مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما الرياح والطاقة الشمسية، في مشاريع إنتاج الكهرباء بالقدرات الكبيرة؛

(ب) إعادة استخدام فواقد الطاقة، ولا سيما الحرارة المفقودة في الصناعة؛

(ج) مشاريع معالجة النفايات الحضرية والبلدية لإنتاج الغاز والكهرباء؛

(د) مشاريع وبرامج تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، ولا سيما في قطاعي الصناعة والنقل؛

(هـ) تحسين مواصفات الوقود النفطي والتحول إلى الوقود الأنظف، مثل الغاز الطبيعي.

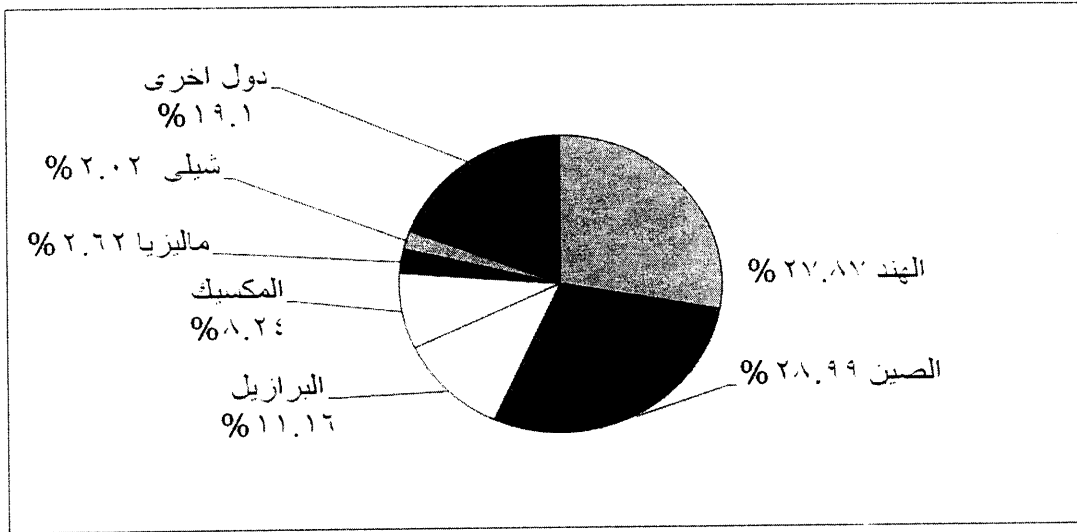
ويمكن إضافة مجالات أخرى لتنفيذ المشاريع مثل احتجاز وتخزين الكربون في مواقع إنتاج النفط والغاز، وذلك في حالة إقرارها ضمن مشاريع الآلية^(١١).

(١١) ماهر عزيز، احتجاز الكربون وتخزينه: الإمكانية والفرص في البلدان العربية، تقرير استشاري مقدم للإسكوا، آب/أغسطس ٢٠٠٧.

باء- الوضع الحالي للمشاريع^(١٢)

٢٤- طبقاً لمعلومات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، يوجد على المستوى العالمي ٤٢٠٠ مشروع في مسار التقييم (Pipeline projects) في آلية التنمية النظيفة. ومن بين هذه المشاريع التي تعود إلى ٥٤ بلداً، بلغ عدد المشاريع المسجلة لدى المجلس التنفيذي للآلية ١٣٤٠ مشروعاً (الشكل ٢) و ١٠٥ مشاريع قيد التسجيل. ورغم الإمكانيات والفرص المتاحة لدى البلدان العربية، فإنها تشارك فقط في ١٢ مشروعاً مسجلاً من تلك المشاريع (أقل من ١ في المائة من المشاريع المسجلة)، وذلك في كل من مصر، والأردن، وقطر، والمغرب، وتونس (انظر الجدول).

الشكل ٢- توزيع مشاريع آلية التنمية النظيفة المسجلة بحسب البلدان المضيفة على مستوى العالم

جيم- التحديات والمخاطر التي تواجه المشاريع^(١٣)

١- التحديات والمعوقات

٢٥- تصطدم مشاريع آلية التنمية النظيفة في بلدان المنطقة بجملة من التحديات والمعوقات أهمها:

(أ) نقص المعلومات اللازمة حول الفرص والمكاسب التي يمكن أن يحققها تنفيذ المشاريع المعتمدة لدى آلية التنمية النظيفة؛

(ب) نقص المعرفة بالقواعد التي تحكم العمل بالآلية، ولا سيما تلك المتعلقة بالسعر والجوانب القانونية والفنية لسوق الكربون؛

(١٢) أعد هذا الجزء استناداً إلى المعلومات المتوفرة على موقع آلية التنمية النظيفة: <http://cdm.unfccc.int>.

(١٣) المرجع المذكور في الحاشية ١٠.

(ج) عدم توفر أو محدودية عدد الخبراء في مجال إعداد وتطوير المشاريع التي تُعتمد من خلال آلية التنمية النظيفة، مما يؤكد الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية في هذا المجال؛

(د) عدم وجود استراتيجية واضحة لتقييم المشاريع وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة، مما يؤثر على فاعلية إعداد المشاريع المقدمة إلى الآلية؛

(هـ) عدم إيلاء المشاريع والاعتبارات البيئية الأولوية التي تحظى بها المشاريع التي تفي بالاحتياجات الأساسية للتنمية.

الجدول - مشاريع البلدان العربية المسجلة لدى المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة^(أ)

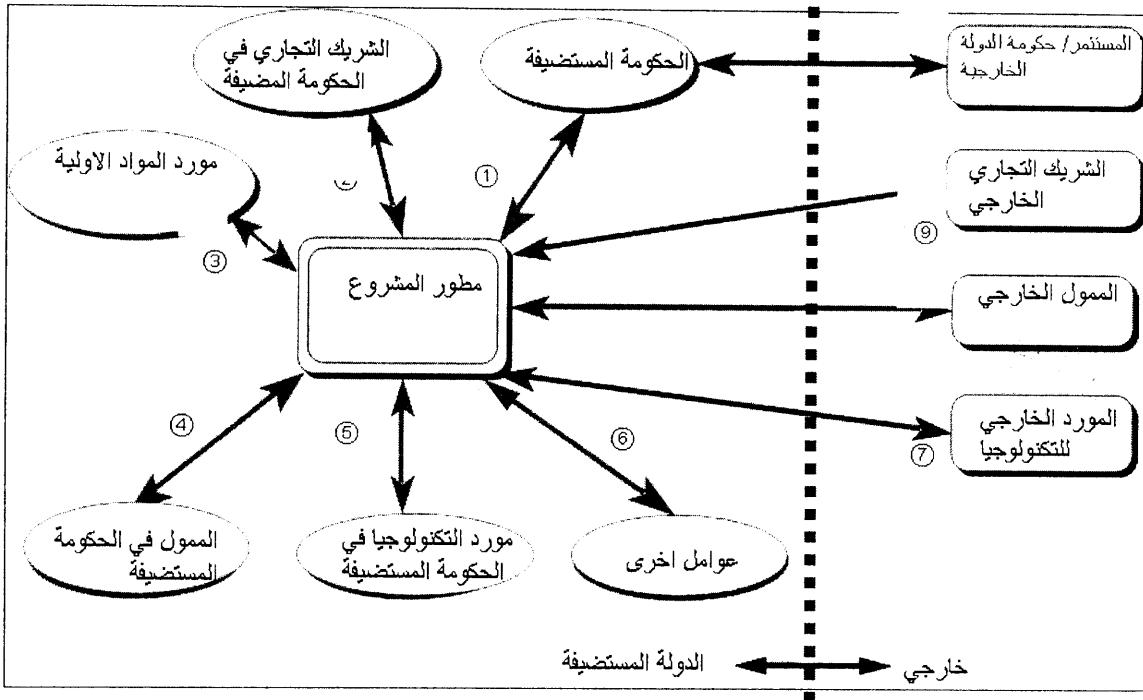
البلد	المشروع	تاريخ التسجيل	شركاء المشروع من البلدان الصناعية المتقدمة	فترة الاعتماد (سنة)	الخفض الكلي حتى عام ٢٠١٢ ^(ب) (طن ثاني أكسيد الكربون)
مصر	إشياء وحدة لإزالة أكسيد النيتروز N ₂ O من عادم غازات مصنع الحامض بمصنع أبو قير (٢) للأسمدة	٢٠٠٦-١٠-٧	النمسا ألمانيا	٧	٦٧٠٦١٦٨
	مشروع أونيكس لحصر غازات مدافن القمامة في الإسكندرية وإحراقها	٢٠٠٦-١٢-١٥	إسبانيا فرنسا	١٠	١٩٨٠٩٤٢
	مشروع توليد الطاقة من الرياح في الزعفرانة	٢٠٠٧-٠٦-٢٢	اليابان	٧	١٤٩١٦٥٤
	مشروع التوليد المشترك للغاز المهدور في شركة الإسكندرية للكربون الأسود	٢٠٠٨-٠٧-٢٦		٧	٤٨٨٨٣٠
الأردن	مشروع التحول إلى الوقود الأنظف (الغاز) في معمل إنتاج كهرباء العقبة الحراري	٢٠٠٨-٠٩-٣٠	المملكة المتحدة	١٠	٢١٥٨٤٩٠
قطر	مشروع تدوير واستخدام الغاز المنبعث من حقل الشاهين للنفط	٢٠٠٧-٠٥-٣٠	-	٧	١٤٩٩٧٨٩٤
المغرب	مشروع مزرعة رياح تطوان لشركة إسمنت لافارج (Lafarge)	٢٠٠٥-٠٩-٢٣	فرنسا	٧	٢٨٦٥١
	مشروع الصويرة لطاقة الرياح	٢٠٠٥-١٠-٢٩	سويسرا فرنسا	١٠	١٥٦٠٢٦
	مشروع إنارة المنازل الريفية في المغرب باستعمال الطاقة الشمسية (الكهروضوئية)	٢٠٠٦-٠٤-٢٨	فرنسا	٧	٣٨٦٣٦
	مشروع (أوجلا) لحصر غازات مدافن القمامة وإحراقها	٢٠٠٧-١١-٢٦	-	٧	٣٢٤٨١
تونس	مشروع جبل شاكر لحصر غازات مدافن القمامة وإحراقها	٢٠٠٦-١٠-٦	إيطاليا		٣٦٩٦٦٤
	مشاريع لحصر الغازات في تسعة مواقع لدفن القمامة وإحراقها	٢٠٠٦-١١-٢٣	إيطاليا	١٠	٣١٧٩٠٩

المصدر: <http://www.iges.or.jp/en/cdm/report.html>

(أ) طبقاً لمعلومات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(ب) يحتسب الخفض الكلي خلال الفترة من بداية التشغيل حتى عام ٢٠١٢.

الشكل ٣ - المعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع من خلال آلية التنمية النظيفة



المصدر: S. Nishida, *Public and Private Investments and CDM Projects Prospective*. Paper presented at the First International Conference on the Clean Development Mechanism in Saudi Arabia and the EU-OPEC Round table on Carbon Dioxide Capture and Storage, Riyadh, 19-20 September 2006. Available at: <http://www.IISD.CA/YMB/CDMSA/>.

٢٦- ونظراً إلى تعدد الشركاء داخل البلد المضيف والطرف المستثمر في تنفيذ المشاريع من خلال آلية التنمية النظيفة، كما هو موضح في الشكل ٣، يمكن أن تختلف المعوقات باختلاف الشركاء، ولكن هذه المعوقات ترتبط بالعلاقة بين مطور المشروع وأي من الشركاء الآخرين، ويمكن أن تشمل النماذج التالية:

(أ) فيما يخص مطور المشروع: انخفاض مستوى المعرفة بمواصفات المشاريع الصديقة للبيئة، وضعف الحافز وصغر المشروع، وانخفاض الربحية، والافتقار إلى التمويل، والافتقار إلى التكنولوجيا والمهارات؛

(ب) فيما يخص العلاقة بين الحكومة المضيفة ومطور المشروع: ضعف الجدارة الائتمانية لمطور المشروع وتكيفه مع المخاطر، وعدم ملاءمة القوانين الحكومية ونظام المكافآت والأنظمة القانونية والحسابية والضريبية؛

(ج) فيما يخص الشريك التجاري في الحكومة المضيفة ومطور المشروع: عدم استقرار الطلب، وعدم استقرار سعر المنتج (الانبعاثات)، وعدم التأكد من الصناعة، والسوق، ومستوى التشغيل، وتوزيع المخاطر؛

(د) فيما يخص الممول في الحكومة المضيفة ومطور المشروع: عدم التأكد من تحقيق الربحية المقدر، وعدم إمكانية جذب التمويل، وتدهور المركز المالي، وضعف المعرفة بمواصفات المشاريع الصديقة للبيئة، وعدم توافر السيولة المالية؛

(هـ) فيما يخص المورد الخارجي للتكنولوجيا ومطور المشروع: عدم توافر العمالة الماهرة، وصعوبة وصول التكنولوجيا، وارتفاع التكلفة، وعدم التأكد من الجدارة الإنمائية لمورد التكنولوجيا، ومخاطر سعر الصرف في البلد المضيف، ووقوع حوادث غير محتملة متعلقة بالتكنولوجيا.

٢- المخاطر

٢٧- تواجه مشاريع آلية التنمية النظيفة في البلدان النامية، من منظور المستثمرين ومطوري المشاريع، درجة أعلى من المخاطر مقارنة بالمشاريع المماثلة في البلدان الصناعية، إذ أنه وبصفة عامة كلما ضعفت البنية القانونية والسياسية للدولة زاد التخوف من أن هذه المشاريع قد تسبب مخاطر للمستثمرين. ومن الأمثلة على هذه المخاطر: التغيير في القوانين، والإخفاق في اعتماد (الموافقة على) مشروع آلية التنمية النظيفة، ووجود أعباء إدارية، وتذبذب عملة البلد المضيف. وبشكل عام تتضمن مشاريع آلية التنمية النظيفة درجة أعلى من المخاطر على صعيد وضع السياسات، مقارنة بالمشاريع العامة الأخرى، وذلك لأنها تقتضي جوانب قانونية جديدة وقيد التطوير.

سادساً- نهج لترويج منطقة الإسكوا كسوق جاذبة لتجارة الانبعاثات من خلال آلية التنمية النظيفة

٢٨- بناء على الاستعراض الوارد في هذه الوثيقة حول الأطر والمعايير والإجراءات التي تحكم صياغة واعتماد وتنفيذ مشاريع إنمائية من خلال آلية التنمية النظيفة، يتضح أن هذه الآلية يمكن أن تتيح فرصاً للبلدان النامية، ومنها البلدان العربية، لصياغة وتنفيذ مشاريع تخدم أهداف التنمية المستدامة وتخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ في هذه البلدان، إلا أن ذلك يتطلب أن تتخذ البلدان النامية عدداً من الإجراءات التي تؤهلها للاستفادة من مشاريع الآلية، وأن تتوفر في المشاريع التي يتم تقديمها إلى الآلية الشروط المناسبة لاعتمادها؛

٢٩- وقد شرع عدد من البلدان العربية فعلاً في استيفاء متطلبات الاستفادة من الآلية، حيث صادق ١٧ بلداً عربياً^(١٤) على بروتوكول كيوتو حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (بينها ١٢ من البلدان الأعضاء في الإسكوا). كما أتم ١٢ بلداً عربياً^(١٥) (منها تسعة بلدان أعضاء في الإسكوا) إنشاء الهيئة الوطنية المعينة (DNA) لآلية التنمية النظيفة^(١٦)، وشرعت هذه البلدان في صياغة المشاريع وتقديمها إلى الآلية لاعتمادها، وأسفر ذلك عن تسجيل ١٢ مشروعاً في خمسة بلدان عربية، وهو ما يمثل أقل من ١ في المائة من المشاريع المسجلة لدى الآلية حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مما يؤكد ضرورة حفز العمل على الترويج لهذه المشاريع.

(١٤) المغرب، جيبوتي، الأردن، تونس، اليمن، السودان، قطر، مصر، عمان، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الجزائر، الكويت، الجمهورية العربية السورية، البحرين، الجماهيرية العربية الليبية، لبنان.

(١٥) الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، قطر، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الجماهيرية العربية الليبية.

(١٦) <http://cdm.unfccc.int/DNA/index.html#S> و http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_Kyoto_Protocol_signatories

٣٠- وفي ضوء ما تقدم، هناك حاجة إلى تضافر جهود بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الإسكوا، لتبني نهج يستند إلى تبادل الخبرات ويهدف إلى الترويج لبلدان المنطقة كسوق لتجارة الانبعاثات من خلال آلية التنمية النظيفة. ويتطلب تأهيل المشاريع الإنمائية القابلة للاعتماد من خلال آلية التنمية النظيفة، العمل على ثلاثة محاور أساسية وهي: تهيئة البنية المؤسسية ووضع الاستراتيجيات والتشريعات لمشاريع آلية التنمية النظيفة، وتشجيع الاستثمار في هذه المشاريع، وإعداد برامج لبناء القدرات.

ألف - البنية المؤسسية والاستراتيجيات والتشريعات المشجعة للاستثمار في مشاريع الآلية

١- تهيئة البنية المؤسسية

٣١- تشمل تهيئة البنية المؤسسية لمشاريع آلية التنمية النظيفة ما يلي:

(أ) قيام البلدان العربية التسعة، التي لم تنشئ بعد الهيئة الوطنية المعينة (DNA) لآلية التنمية النظيفة، بإنشاء هذه اللجنة وتفعيل عملها، وتوفير التشريعات القانونية اللازمة للقيام بمهامها، وإنشاء الكيان اللازم لتمكينها من ممارسة مهامها، خاصة ما يتعلق بتقييم مشاريع الآلية على نحو شفاف، ووضع الدلائل الإرشادية والإجراءات اللازمة لاعتماد المشروع؛

(ب) أن يضع البلد العربي الذي تقام فيه مشاريع آلية التنمية النظيفة إجراءات لرصد ومراقبة إنجاز وأداء هذه المشاريع وفقاً لاشتراطات معايير التنمية المستدامة وأن يدرجها في الاستراتيجيات ذات العلاقة.

٢- وضع الاستراتيجيات والسياسات

٣٢- يشمل وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لمشاريع آلية التنمية النظيفة ما يلي:

(أ) وضع الاستراتيجية الفاعلة لصياغة وتنفيذ المشاريع استناداً إلى استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة في البلد المعني، مع إيلاء الأولوية لتلك التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبما يستوفي متطلبات الاعتماد في الآلية؛

(ب) صياغة حزم من السياسات القطاعية التي تتناسب ومعايير التنمية المستدامة في البلد المعني وتشجع التوجه إلى تنفيذ المشاريع من خلال الآلية.

٣- إصدار التشريعات

٣٣- تؤثر البنية الأساسية القانونية والتنظيمية للبلد المضيف لمشاريع آلية التنمية النظيفة على إنجاز هذه المشاريع وأدائها، وخصوصاً فيما يتعلق بالحصول على التصديقات والموافقات من الجهات الوطنية المختصة، وحل ما يمكن أن ينشأ من نزاعات. ولإيجاد بيئة تنظيمية مواتية لإنجاز المشاريع، يتعين على البلد المضيف أن يضع في حسابه العوامل التالية:

(أ) ضرورة ضمان فاعلية التخطيط العام لتنمية المشاريع وأن تكون الإجراءات مهيكلة على نحو جيد يسهل الحصول على التصديقات والموافقات؛

(ب) أنسبية اعتماد المركزية في تخطيط وتنمية المشاريع؛

(ج) ضرورة أن يكون النظام القانوني للبلد المضيف نافذ المفعول، وفي حالة تعرض المشروع إلى توقف الأداء بمقتضى نزاع تشييدي أو تعاقدى، أن يُحل النزاع سريعاً.

باء- تشجيع الاستثمار في مشاريع الآلية

٣٤- تحتاج بلدان منطقة الإسكوا إلى أن تبرهن للمستثمرين المحتملين أن البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة على نحو كاف لتزكية الاستثمار، مما يتطلب تحقيق ما يلي:

(أ) توفير حوافز مشجعة للاستثمار في مشاريع آلية التنمية النظيفة، مثل الحوافز الضريبية، و ضمانات البلد المضيف للمقاولين المحليين، والتأمين السيادي؛

(ب) السعي لدى المنظمات المتعددة الأطراف كالبنك الدولي للحصول على ضمانات ائتمان التصدير للمشاريع؛

(ج) التأكيد أن البنية التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف تستهدف تحقيق منافع اجتماعية و/أو اقتصادية للبلد؛

(د) إزالة أو تقليص العقبات البيروقراطية أمام الاستثمار عن طريق إطلاق يد الهيئة الوطنية المعنية (DNA)، وتيسير تدفق عمليات المصادقة على الاستثمار الأجنبي؛

(هـ) دعوة وفود المستثمرين المحتملين إلى البلد لمقابلة مطوري المشاريع لإزالة ما يشغلهم من شكوك وهواجس.

جيم- بناء القدرات

٣٥- يشمل بناء القدرات في مجال تعزيز منطقة الإسكوا كسوق لتجارة الانبعاثات من خلال آلية التنمية النظيفة ما يلي:

(أ) أن يعمل البلد المضيف مع المؤسسات متعددة الأطراف أو المنظمات غير الحكومية، وكيانات أخرى، لبناء القدرات الوطنية في مجال تعزيز المهارات اللازمة لصياغة وتنمية مشاريع آلية التنمية النظيفة؛

(ب) أن تضطلع المنظمات الإقليمية، ومنها الإسكوا، بتصميم برامج إقليمية لبناء القدرات في كافة المجالات ذات العلاقة بآلية التنمية النظيفة، وتنظيم الاستفادة من الخبرات المتوفرة في البلدان الأعضاء؛

(ج) إيجاد آلية لتبادل الخبرات والمعلومات بين البلدان العربية في هذا المجال.

٣٦- وفي إطار ما تقدم، فإن الإسكوا تضع إمكاناتها في خدمة البلدان الأعضاء لتنفيذ ما قد يراه أعضاء لجنة الطاقة من أنشطة يمكن أن تسهم في تنفيذ النهج المقترح وتقديم الدعم الفني إلى البلدان الأعضاء في هذا المجال.

